

Distr.: General  
18 August 2022  
Arabic  
Original: French

## الجمعية العامة



### مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

### تقرير فريق الخبراء الدوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية\*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 20/48 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021 الذي جدد فيه المجلس ولاية فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي ومدد نطاقها ليشمل كل أنحاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطلب المجلس إلى فريق الخبراء الدوليين أن يقدم إليه تقريره النهائي في دورته الحادية والخمسين، في إطار جلسة تحاور، فضلاً عن تحديث شفوي في دورته التاسعة والأربعين. ويتزامن تنفيذ هذه الولاية الموسعة مع انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مقاطعة تنجانيقا تدريجياً بعد انسحابها من مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى.

وأجرى فريق الخبراء الدوليين، في إطار ولايته الموسعة، أربع زيارات ميدانية، ونظّم، بالاشتراك مع وزارة حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حلقة عمل بشأن الحالة الراهنة للعدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفاق تحقيقها. ومكنت هذه الزيارات وحلقة العمل فريق الخبراء الدوليين من تعميق فهم التحديات والفرص التي قد تنشأ عن إقامة نظام للعدالة الانتقالية من شأنه أن ييسر القطيعة مع جولات النزاع السابقة والمصالحة بين السكان وإرساء سيادة القانون التي من شأنها حماية إنجازات الإصلاحات المتوخاة.

وتشمل التحديات المطروحة طابع النزاعات العابر للحدود وانعدام الأمن واستغلال الموارد بصفة غير قانونية. وعلاوة على ذلك، أعادت الجماعات المسلحة في كثير من الحالات تأجيج النزاعات القديمة بين المجتمعات المحلية كوسيلة تمويهية لإخفاء استغلالها التحالي لموارد البلد الزراعية والمعدنية والعقارية. ويشهد البلد نزاعات متسمة بعنف قلّ مثله يشمل الاغتصاب والعنف الجنسي، في حين تقاسي الدولة الأمرين كي تكفل لجميع مواطنيها الحماية التي يستحقونها. ويؤجج هذه النزاعات خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتمييز. وإلى جانب استفحال الفقر، ولا سيما بطالة الشباب، وكذلك انعدام فرص

\* يُعمّم مرفق هذا التقرير بالصيغة التي ورد بها، وباللغة التي قُدّم بها فقط.



العمل والفرص الاقتصادية، أدت هذه النزاعات إلى زيادة مستوى الجريمة وعرضت الشباب للاستغلال من قبل الجماعات المسلحة أو الميليشيات، وحتى الأحزاب السياسية، وتشكل قنبلة موقوتة، ولا سيما خلال فترات الانتخابات.

ورغم الطابع الواقعي لجهود الحكومة ومبادراتها لنزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وجبر الضرر اللاحق بالضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة، فهي تحتاج إلى تنسيق أفضل وإلى استراتيجية ملائمة للتواصل ومستوى أفضل من التمويل المحلي ودعم الشركاء الأجانب من أجل تحقيق الأهداف المحددة.

وأثبت الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المشار إليها في تقرير فريق جرد الانتهاكات المرتكبة، وما تلاه من تقارير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقارير خبراء مجلس حقوق الإنسان، واستئناف هجمات حركة 23 مارس وبدء عملية نيروبي بتيسير من بلدان جماعة شرق أفريقيا ضرورة مراعاة ما للنزاعات والعدالة الانتقالية من جوانب عابرة للحدود.

وبغية تعميق التشاور والتفكير فيما يتعلق بالسبل اللازمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمواجهة كل هذه التحديات، نظم فريق الخبراء الدوليين، بالشراكة مع وزارة حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حلقة عمل بشأن العدالة الانتقالية، ستأخذ تحليلاتها في الاعتبار لجنة علمية موسعة من المزمع إنشاؤها لاقتراح وثيقة بشأن السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية.

وقدم فريق الخبراء الدوليين في الأخير استنتاجات وتوصيات لتعزيز الإجراءات الحالية والمستقبلية.

## أولاً - مقدمة

- 1- جدد مجلس حقوق الإنسان، في قراره 20/48 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ولاية فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي، وقرر توسيع نطاقها ليشمل كل أنحاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية مساعدتها في الجهود الرامية إلى تنفيذ سياستها في مجال العدالة الانتقالية وتقييم متابعة الملفات القضائية، ولا سيما القضايا التي تحظى بالأولوية في إطار مكافحة الإفلات من العقاب. وطلب مجلس حقوق الإنسان إلى فريق الخبراء الدوليين أن يقدم إليه تقريره النهائي في دورته الحادية والخمسين، في إطار جلسة حوار، فضلاً عن تحديث شفوي في دورته التاسعة والأربعين.
- 2- وجدد مجلس حقوق الإنسان، في قراره 20/48، الطلب الموجه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بأن تقدم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المساعدة التقنية، بما في ذلك خبرة الطب الشرعي اللازمة لدعم سلطات البلد القضائية في تحقيقاتها بشأن ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، من أجل تقديم الجناة إلى العدالة، فضلاً عن المساعدة التقنية اللازمة لدعم عملية إرساء آليات للعدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 3- وقد عينت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الخبيرين الدوليين، باكري والي ندياي (السنغال)، رئيساً، وماري تيريز كيتا - بوكوم (كوت ديفوار)، عضواً، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بطلب من مجلس حقوق الإنسان. ويتلقى فريق الخبراء الدوليين، في اضطلاع بولايتيه، الدعم من منسق وموظف لحقوق الإنسان متخصص في العدالة الانتقالية. ووضع فريق الخبراء الدوليين خطة أنشطته وأجرى أربع زيارات ميدانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترات من 1 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2021، ومن 1 إلى 15 آذار/مارس 2022، ومن 13 إلى 27 أيار/مايو 2022، وأخيراً من 13 إلى 26 تموز/يوليه 2022.
- 4- وخلال الزيارتين الأوليين، زار فريق الخبراء الدوليين كينشاسا وكاليمي في مقاطعة تنجانيقا، وغوما في كيفو الشمالية، وبوكافو في كيفو الجنوبية، للاجتماع مع أعضاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلطات المقاطعات، والسلطات القضائية المدنية والعسكرية، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة، والسلك الدبلوماسي، وسلطات المقاطعات، وممثلي الطوائف الدينية، وممثلي المجتمعات المحلية، ورئيس مؤسسة بانزي، فضلاً عن المجتمع المدني والصحافة. وفي كاليمي، شارك فريق الخبراء الدوليين في حفل إطلاق المشاورات الشعبية التي نظمتها الحكومة بدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبدعم مالي من بلجيكا وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.
- 5- وفي غوما، شارك فريق الخبراء الدوليين، في 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، في الدورة التدريبية المنظمة في مجال العدالة الانتقالية لفائدة القضاة المدنيين والعسكريين في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية؛ وبهذه المناسبة، تكلم رئيس فريق الخبراء الدوليين عن تجربة العدالة الانتقالية في كاساي الكبرى. وفي 2 آذار/مارس 2022، التقى فريق الخبراء الدوليين بممثلي مجتمع توا ومجتمع باننو.
- 6- والتقى فريق الخبراء الدوليين، خلال زيارتيه الثالثة والرابعة، بمنسق برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإنعاش المجتمعات المحلية وضمان استقرارها، ورئيس اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية، ورئيس الجمعية الوطنية، وأعضاء اللجنة المختلطة للتفكير والتوجيه بشأن العدالة الانتقالية، وكذلك بالمدعي العام العسكري في المحكمة العسكرية العليا، ورئيس المحكمة العسكرية العليا. وأجرى فريق الخبراء الدوليين، خلال المرحلة الثانية من بعثته الثالثة، زيارة ميدانية إلى لوبومباشي، في مقاطعة كاتانغا

العليا، مكنته من فهم أبعاد النزاع بين مجتمعي كاتانغا وكاساي، بما في ذلك خوف مجتمع كاتانغا من أن يؤدي تدفق السكان من كاساي إلى تغيير الأغلبية الانتخابية، وأنشطة ميليشيات الأحزاب السياسية، وأنشطة جماعة باكاتا كاتانغا المسلحة، فضلاً عن أثر انتشار خطاب الكراهية في المقاطعة.

7- وفي الفترة من 19 إلى 21 تموز/يوليه 2022، نظم فريق الخبراء الدوليين، في كينشاسا، بالشراكة مع وزارة حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حلقة عمل بشأن الحالة الراهنة للعدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وآفاق تحقيقها.

8- وفي آذار/مارس 2022، قُدم فريق الخبراء الدوليين، في جنيف، تقريره الشفوي عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أثناء جلسة التحاور المعقودة خلال الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان.

9- ويتوافق هذا التقرير مع أحكام قرار مجلس حقوق الإنسان 20/48. ويسلط الضوء على مختلف الأنشطة التي اضطلع بها فريق الخبراء الدوليين في إطار تنفيذ ولايته.

## ثانياً - الولاية

10- اعتمد فريق الخبراء الدوليين نهجاً منهجياً يقوم على توجيهين، هما: متابعة الملفات القضائية، ولا سيما القضايا التي تحظى بالأولوية في إطار مكافحة الإفلات من العقاب؛ ومواكبة سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعمها في وضع وتنفيذ سياستها للعدالة الانتقالية.

11- ويتزامن تنفيذ الولاية الموسعة لفريق الخبراء الدوليين مع انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مقاطعة تنجانيقا تدريجياً، بعد انسحابها من مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى، وبعد فرض حالة الحصار في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، وبعد استئناف النزاع بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق البلد، وبعد اندلاع أعمال العنف بين مجتمع توا ومجتمع باننو في مقاطعة تنجانيقا، وبعد إظهار مجتمع كاتانغا عداء لمجتمع كاساي في كاتانغا العليا.

12- وتجدر الإشارة، رغم ذلك، إلى الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة من أجل استمرار وجودها في المناطق التي انسحبت منها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

13- ورغم الحالة الموصوفة أعلاه، فقد بذل فريق الخبراء الدوليين قصارى جهوده لإجراء الزيارات الميدانية الأربع المقررة وللاضطلاع بأنشطة لدعم الحكومة.

## ثالثاً - التعاون بين فريق الخبراء الدوليين وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية

14- يتطلب تنفيذ ولاية فريق الخبراء الدوليين تعاوناً صريحاً وفعالاً من جانب السلطات الكونغولية. وقد استطاع فريق الخبراء الدوليين الاضطلاع بعمله من دون أي عائق، بفضل تعاون شركائه الكونغوليين وجاهزيتهم المستمرين.

15- وتجلبت روح الانفتاح هذه أيضاً في تجديد ولاية فريق الخبراء الدوليين وتوسيع نطاقها ليشمل كل أنحاء الإقليم الوطني بطلب من الحكومة. ويرحب فريق الخبراء الدوليين بالتعاون البناء الذي أبدته سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يسرت زيارته إلى البلد.

## رابعاً- الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

- 16- مكّنت الزيارات الميدانية الأربع فريق الخبراء الدوليين من تقييم الحالة الأمنية والسياسية والقضائية والاجتماعية والإنسانية.
- 17- ويشعر فريق الخبراء الدوليين بالقلق إزاء الحالة الأمنية المفزعة في مقاطعات شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما كيفو الشمالية وإيتوري. ويلاحظ أن حركة 23 مارس استأنفت، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، هجماتها في كيفو الشمالية على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات حفظ السلام التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي آذار/مارس 2022، دمرت حركة 23 مارس أيضاً طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى مقتل ثمانية أفراد من قوات حفظ السلام<sup>(1)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، ما لا يقل عن 34 شخصاً، منهم طفلان، بعد إطلاق صاروخ على مدرسة<sup>(2)</sup>.
- 18- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أيضاً أن مدينة بوناغانا الحدودية<sup>(3)</sup> أصبحت تحت سيطرة حركة 23 مارس، ويعرب عن أسفه للانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان الناجمة عن هذا الاحتلال. وأدى الوضع في شرق البلد إلى نزوح جماعي لأكثر من 170 000 شخص<sup>(4)</sup> إلى أوغندا والأقاليم المجاورة، مما فاقم تدهور الوضع الإنساني، ولا سيما وضع النساء والأطفال وغيرهم من الأشخاص الضعاف الحال.
- 19- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أيضاً أن مناخ الثقة بين السكان تدهور إلى حد كبير. وبالإضافة إلى ذلك، تتهم سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وفئة كبيرة من السكان رواندا بدعم حركة 23 مارس. وأثار هذا الشك الواسع النطاق خطاب الكراهية وأدى إلى التحريض على العنف والتمييز ضد السكان الناطقين بالرواندية. ومما يُؤسف له وقوع ضحايا، رغم موجات التنديد بهذا الخطاب والتدابير التي اتخذتها الحكومة لوقفه.
- 20- وعلى الصعيدين الدبلوماسي والعسكري، اتخذ رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا مبادرات لاستعادة السلام ووقف النزاع. وفي هذا الصدد، نُظمت في نيروبي محادثات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وعدة جماعات مسلحة، في نيسان/أبريل 2022، بهدف إحلال السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 21- وعلى الصعيد القضائي، لا يزال فريق الخبراء الدوليين يشعر بالقلق إزاء النقص الشديد في الموارد البشرية والمادية الملائمة المخصصة لإقامة العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين جهود وزارة العدل من أجل استعادة سلطة القضاء المدني في المقاطعات التي فُرضت فيها حالة الحصار. وفي هذا السياق، صدر أمر إداري بتجريد المحاكم العسكرية من اختصاص النظر في القضايا التي تتدرج في نطاق الاختصاص العادي للمحاكم المدنية.
- 22- وعلى الصعيدين الاجتماعي والإنساني، يشعر فريق الخبراء الدوليين بالقلق إزاء استمرار التوترات والنزاعات بين المجتمعات المحلية في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتفاقمها في بعض الحالات، وما يترتب على ذلك من ظهور جماعات مسلحة جديدة وعودة ظاهرة التجنيد القسري

(1) بيان صادر عن الناطق باسم الحاكم العسكري لمقاطعة كيفو الشمالية في 29 آذار/مارس 2022.

(2) التقرير نصف السنوي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2022 لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان.

(3) مدينة كيفو الشمالية المتاخمة لأوغندا والتي تشكل، من الناحية الجيوستراتيجية، مركزاً مهماً للتجارة عبر الحدود.

(4) التقرير نصف السنوي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2022 لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان.

للأطفال في صفوفها<sup>(5)</sup>. والحافز الحقيقي لهذه الجماعات، التي تدعي الدفاع الذاتي عن مجتمعاتها، هو السيطرة على الموارد والأراضي. وقد أدت الهجمات المتعددة على قوات الدفاع والأمن، وكذلك عمليات التوغل في القرى، وما صاحبها من تجاوزات ضد السكان المدنيين، إلى نزوح جماعي للسكان نحو مناطق البلد الداخلية والبلدان المجاورة. كما تعرضت المخيمات التي يوجد بها هؤلاء النازحون لهجمات مميتة. وتتعوق صعوبات الوصول إلى المناطق المتضررة بشدة إيصال المساعدة الإنسانية وتقييم الاحتياجات وتحديد استراتيجيات حماية المدنيين.

23- وفي 25 و26 تموز/يوليه 2022، تلقى فريق الخبراء الدوليين، في ختام زيارته الرابعة، خبر اندلاع احتجاجات عنيفة في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري لإجبار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المغادرة.

## خامساً- تنفيذ الولاية الموسعة لفريق الخبراء الدوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية

24- نظم فريق الخبراء الدوليين، في إطار ولايته الموسَّع نطاقها ليشمل كل أنحاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، أربع زيارات إلى البلد التقى خلالها بالسلطات الكونغولية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذه الزيارات في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة والعدالة الانتقالية.

### ألف- مكافحة الإفلات من العقاب

25- جرت دراسة مسألة مكافحة الإفلات من العقاب من ثلاثة جوانب، هي: السياق، ومتابعة الملفات القضائية، وحالة الضحايا.

#### 1- السياق

##### (أ) الحالة العامة لإقامة العدل

26- لم يتغير السياق العام لإقامة العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم الجهود المبذولة الجديرة بالذكر. ولا يزال النقص الفظيع في الموارد البشرية والمالية والمادية يشكل التحدي الرئيسي.

27- ويؤثر نقص القضاة إلى حد كبير في مكافحة الإفلات من العقاب. ووفقاً للمدعي العام العسكري، لا يعالج قضايا أكثر من 2 000 محتجز في مقاطعة إيتوري، على سبيل المثال، سوى عشرة قضاة<sup>(6)</sup>.

28- ولا يلتحق كثير من القضاة المعيّنين في بعض مناطق البلد بمراكز عملهم بسبب نقص الهياكل الأساسية والمساكن والوسائل اللوجستية، وفي بعض الحالات، حتى المباني التي يمكن استخدامها كمقر لهيئتهم القضائية. ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن هذا الوضع يقاوم الصعوبات التي يواجهها السكان في اللجوء إلى القضاء. وتعتزم وزارة العدل منح ما يسمى مكافآت "الأدغال" للقضاة المتضررين على هذا النحو الذين لا خيار لهم سوى ترك أسرهم في أماكن إقامتهم الاعتيادية. ويحاول برنامج لتشييد الهياكل الأساسية القضائية، بدعم من الاتحاد الأوروبي، التغلب على هذه الصعوبة.

(5) مجموعة الحماية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، "Analyse de protection – provinces de l'Ituri & du Nord" (تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2021).

(6) مقابلة أجراها مع المدعي العام العسكري فريق الخبراء الدوليين، في 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، خلال زيارته الأولى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- 29- ويجب دعم هذه التدابير وتعزيزها إلى حد كبير، دون إغفال تدابير حماية القضاة وأماكن عملهم في سياق أمني كثير التقلب.
- 30- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين وجود صلة بين غياب مؤسسة القضاء وسلطة الدولة من جهة، وانتشار الجماعات المسلحة وتزايد العنف من جهة أخرى.
- 31- وأوضح القضاة المدنيون، في مقابلاتهم مع فريق الخبراء الدوليين في بوكافو، بمقاطعة كيفو الجنوبية، أنه، بسبب صعوبات العمل المتصلة بالسياق الأمني، لم تُحل إلى محكمة الاستئناف أي قضية بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية<sup>(7)</sup>. وتُعرض هذه الجرائم على المحاكم العسكرية لأن القضاة العسكريين يتمتعون بحماية الجيش خلال تنقلاتهم ويُعتبرون أكثر كفاءة لدرجة أنه تُعرض عليهم حتى قضايا الإيجار البسيطة. كما تأسّف القضاة لعدم وجود سلطة الدولة خارج المراكز الحضرية. وأفادوا بأنه لم يوثّق معظم حالات انتهاكات حقوق الإنسان إلا المنظمات غير الحكومية ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 32- وأبدى المجتمع المدني في بوكافو دواعي قلقه مع التشديد على العقبة التي يشكلها انعدام الأمن أمام الملاحقات القضائية.
- 33- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أنه لم يُعيّن أي قاض منذ أكثر من أحد عشر سنة. ووفقاً للمدعي العام العسكري في المحكمة العسكرية العليا، يضم مكتب المدعي العام العسكري حالياً 214 قاضياً والمقر 114 قاضياً<sup>(8)</sup>. ومن شأن تعيين 500 قاض عسكري جديد المقرر في إطار برنامج وزيرة العدل الجاري لتعيين 2 000 قاض أن يضاعف قدرات القضاء العسكري.
- 34- وعلاوة على ذلك، فمن شأن إعادة إدماج القضاة المفصولين لأسباب غير مبررة أن يعزز أثر البرنامج المعلن لتعيين القضاة. ومن شأن تنفيذ هذين التدبيرين أن يساهم في تخفيف الصعوبات المرتبطة بنقص الموارد البشرية.
- 35- ورحب فريق الخبراء الدوليين بهذه التدابير وشجع الحكومة على مراعاة ضرورة زيادة عدد القاضيات في إطار هذا التعيين، وهو ما من شأنه أن ييسر، في جملة أمور، معالجة حالات العنف الجنسي العديدة المسجلة بانتظام في مقاطعات البلد.
- 36- وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يقترن تعيين هذا العدد الضخم من القضاة بتدريب أولي ملائم ومستدام لضمان الكفاءة المهنية التي سيكون هذا التدبير بدونها عديم الجدوى.
- 37- ولكن، تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة القضائية تعتمد بالأساس، في أداء مهامها، على دعم الشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرى فريق الخبراء الدوليين أنه من الضروري زيادة الميزانية الوطنية المخصصة لقطاع العدالة بقدر كبير من أجل ضمان استدامة جهود إعادة تأهيل المؤسسة القضائية.

#### (ب) إقامة العدل في المقاطعات الخاضعة لحالة الحصار

- 38- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن الوضع الأمني المتسم بتعدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما في شرق البلد، يشكل بوضوح عقبة رئيسية أمام مكافحة الإفلات من العقاب.

(7) مقابلة أجراها مع السلطات القضائية المدنية والعسكرية فريق الخبراء الدوليين، في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021، خلال زيارته الأولى.

(8) مقابلة أجراها مع المدعي العام العسكري فريق الخبراء الدوليين، يوم الجمعة 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، خلال زيارته الأولى.

39- وعلاوةً على ذلك، تنص المادة 6 من الأمر الإداري رقم 016/21 المؤرخ 3 أيار/مايو 2021 على نقل الاختصاص الجنائي للمحاكم المدنية إلى المحاكم العسكرية طوال مدة حالة الحصار. ولكن، وإزاء تدفق القضايا المدنية على هذه المحاكم العسكرية المنهكة أصلاً، أتى الأمر الإداري رقم 024/22 المؤرخ 18 آذار/مارس 2022 ليحصر اختصاص المحاكم العسكرية في جرائم جنائية محدودة للغاية، وأعاد في الوقت ذاته الاختصاص القضائي العادي إلى المحاكم المدنية.

40- ويرى فريق الخبراء الدوليين أنه ينبغي أيضاً تعزيز وجود نظام القضاء العسكري إلى حد كبير في المقاطعات الخاضعة لحالة الحصار، حيث يعاني الأمرين لمواجهة تزايد أعبائه المتصلة بالقضاء على الجماعات المسلحة، وبحماية السكان المدنيين وبضرورة تعزيز الانضباط في صفوف الجيش.

## 2- متابعة الملفات القضائية

### (أ) ملاحظات عامة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير السابق<sup>(9)</sup>

41- اغتم فريق الخبراء الدوليين كل زيارة من زيارته الأربع لمتابعة الملفات القضائية التي فُتحت في أعقاب أزمة ميليشيا كاموينا نسابو. بيد أنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة تنفيذ التوصيات الواردة في تقاريره السابقة<sup>(10)</sup> فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب.

42- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أنه أُغلق ملف قضية واحدة من القضايا الـ 16 ذات الأولوية المحددة منذ عام 2019، وأحيلت إلى المحكمة العسكرية العليا لإصدار حكمها فيها. ويتعلق الأمر بما يسمى قضية مولومبودي. ويلاحظ أن الموظفين العاميين المتابعين في هذه القضية، كما في قضية نغانزا وقضية تشيسوكو، مشمولون بالحصانة. ويؤيد فريق الخبراء الدوليين طلبات رفع الحصانة التي قدمها مكتب المدعي العام العسكري ويأمل أن يُستجاب لها حتى يتسنى لإجراءات القضاء العسكري التغلب على عقبة الإفلات من العقاب.

43- ويشعر فريق الخبراء الدوليين بالقلق لأنه لم يجر بعد استجلاء ملابس قضية النساء اللواتي استعبدهن أفراد ميليشيا بانا مورا، التي أُثيرت منذ سنوات.

44- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين بارتياح أنه صدر الحكم أخيراً في قضية مقتل زايدا كاتالان ومايكل شارب، وهما عضوان في فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية كانا يعملان في لجنة تابعة لمجلس الأمن. وصدرت أحكام بالإعدام في حق الجناة والمتواطئين المزعومين، وهو ما دفع مكتب المدعي العام العسكري تلقائياً إلى تقديم طلب استئناف. ويأمل فريق الخبراء الدوليين أن تتعدد المحكمة العسكرية العليا خلال أجل معقول للبت في طلب الاستئناف الذي قدمه مكتب المدعي العام العسكري والمتهمون ضد قرار محكمة كانانغا العسكرية. ومما يثير القلق أن قضية المرافقين الكونغوليين الأربعة لا تزال معلقة.

45- ويرحب فريق الخبراء الدوليين بالحكم الذي أصدرته المحكمة العسكرية العليا استئنافاً في قضية اغتيال فلوريبيرت شيبيا باهيزيري وفيديل بازانا إيدادي. ويحيط علماً بالحكم على المتهمين، ومن باب المسؤولية المشتركة، على جمهورية الكونغو الديمقراطية بدفع تعويضات لأرملتي الضحيتين وأبنائهما اليتامى. ويحث فريق الخبراء الدوليين جمهورية الكونغو الديمقراطية على كفالة التعجيل بتنفيذ هذا القرار القضائي.

46- ويرحب فريق الخبراء الدوليين باستمرار الدعم الذي يقدمه فريق المساعدة التقنية الذي نشرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى العدالة الكونغولية في مجال خبرات الطب الشرعي.

(9) A/HRC/48/82.

(10) A/HRC/41/31، وA/HRC/45/50، وA/HRC/48/82.



## (ب) الاستراتيجية الوطنية للملاحقات القضائية

47- يرحب فريق الخبراء الدوليين بوضع جمهورية الكونغو الديمقراطية استراتيجية وطنية للملاحقات القضائية المحددة الأهداف من شأنها أن تيسر الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتفسح المجال للعدالة الانتقالية في كل مقاطعة على حدة.

## 3- حالة الضحايا

## (أ) نفاذ صبر الضحايا إزاء بطء الإجراءات القضائية

48- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن غياب العدل يجعل الضحايا يشعرون بالتخلي عنهم ويفقدون الثقة في المؤسسة القضائية. وبالتالي، دعا بعض رابطات الضحايا والمنظمات غير الحكومية، مثل مؤسسة بانزي للدكتور دينيس موكونجي، إلى إنشاء محكمة دولية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية أو هيئات قضائية مختلطة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت رابطة ضحايا كاساي الكبرى شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السابق جوزيف كابيلا ومسؤولين سياسيين وعسكريين، منهم موظفون عامون.

49- وما فتئ فريق الخبراء الدوليين يؤكد أنه يمكن أن يحقق العدل للكونغوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية قضاة كونغوليون، شريطة توفير الوسائل الملائمة. ولدى المحاكم والهيئات القضائية العسكرية التي تنظر في معظم قضايا الجرائم الخطيرة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب ما يكفي من الوسائل المهنية للاضطلاع بمهامها بفعالية.

50- وتفرض ضرورة تزويد القضاء بأقصى سرعة ممكنة بالوسائل الكافية لأداء مهمته نفسها في السياق الحالي للحرب في شرق البلد وعودة انتهاكات حقوق الإنسان إلى الظهور، في حين لا يزال الضحايا ينتظرون تنفيذ الاستنتاجات الواردة في تقرير فريق جرد الانتهاكات المرتكبة. وغياب سلطة الدولة على هذا النحو ضار ومحسوس بشدة في سياق الانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## (ب) شواغل الضحايا

51- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن رابطة ضحايا كاساي الكبرى تنظم من حين إلى آخر مظاهرات عامة للمطالبة بإنصاف الضحايا ومقاضاة المرتكبين المزعومين للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

## باء - المصالحة وتنفيذ عملية العدالة الانتقالية

## 1- رصد تنفيذ عملية العدالة الانتقالية في منطقة كاساي الوسطى

52- أشاد فريق الخبراء الدوليين في تقريره السابق بالتقدم الكبير المحرز في مجال العدالة الانتقالية في مقاطعة كاساي الوسطى بفضل تنفيذ مشروع السلام والعدالة والمصالحة وإعادة البناء ومشروع الاستسلام التلقائي في كاساي وتجانيقا. ودعا الحكومة الكونغولية والشركاء الإنمائيين إلى دعم تنفيذ مبادرة إنشاء اللجنة الإقليمية للحقيقة والعدالة والمصالحة في كاساي الوسطى، وفقاً للمعايير الدولية، وإلى تعبئة الموارد اللازمة لعملها<sup>(11)</sup>.

(11) A/HRC/48/82، الفقرات 50 و51 و55.

53- ورغم الدعم المقدم من بلجيكا وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام لتمويل عملية العدالة الانتقالية في جميع أنحاء البلد، التي استنقادت من الدعم التقني لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، فلا يزال العجز المالي على مستوى المقاطعة يشكل مصدر قلق. وبالفعل، يأسف فريق الخبراء الدوليين لعدم تحمس المانحين لتمويل عملية العدالة الانتقالية في كاساي وضعف اهتمام سلطات المقاطعة بعمل اللجنة الإقليمية للحقيقة والعدالة والمصالحة، التي لم تخصص لها سوى ميزانية هزيلة قدرها 500 دولار. وتفاقم هذا الوضع بسبب توقف مشروع السلام والعدالة والمصالحة وإعادة البناء منذ نيسان/أبريل 2022.

54- وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تنفيذ مبادرة إنشاء اللجنة الإقليمية للحقيقة والعدالة والمصالحة، يشجع فريق الخبراء الدوليين المبادرات التي اتخذتها سلطات المقاطعة المنتخبة حديثاً بدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان. وتشمل هذه المبادرات تحديد مقر اللجنة، ووضع خارطة طريق لإنشائها فعلياً في كاساي الوسطى، ووضع القانون المتعلق بتنظيم اللجنة المختلطة لاختيار المفوضين وعملها<sup>(12)</sup>، والأمر الإداري الصادر عن وزير المقاطعة المعني في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن تعيين أعضاء اللجنة المختلطة لاختيار المفوضين المرشحين. كما يرحب فريق الخبراء الدوليين بتأكيد السلطة التنفيذية الجديدة للمقاطعة، من خلال أمر إداري، تعيين المفوضين المنتخبين لإدارة شؤون اللجنة في مقاطعة كاساي الوسطى واستعدادها لضمان التمويل الكافي لهذه اللجنة.

55- ويشدد فريق الخبراء الدوليين على ضرورة تعزيز قدرات المفوضين الذين سيُنتخبون وقدرات المتعاونين معهم في مجالات العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويقترح أن يتلقوا أيضاً تدريباً أولياً فيما يتعلق بأداء مهمتهم.

## 2- تنفيذ عملية العدالة الانتقالية على الصعيد الوطني

56- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين إنشاء هيكلين على الصعيد الوطني، هما: اللجنة المختلطة للتفكير والتوجيه بشأن العدالة الانتقالية، وبرنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإنعاش المجتمعات المحلية وضمان استقرارها.

### هيكل تنفيذ عملية العدالة الانتقالية

57- فيما يتعلق باللجنة المختلطة للتفكير والتوجيه بشأن العدالة الانتقالية، يشيد فريق الخبراء الدوليين بالمبادرة التي اتخذتها الحكومة الكونغولية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، لوضع إطار موسّع للتفكير يشمل جميع المؤسسات والجهات الفاعلة الرئيسية من أجل التفكير في خيارات العدالة الانتقالية ووضع سياسة وطنية بشأن هذا الموضوع. ويسر فريق الخبراء الدوليين أيضاً أن هذا المنتدى للمناقشة، الذي أطلقت نشاطه رئاسة الجمهورية ونسفته وزارة حقوق الإنسان ووزارة العدل، ضم هيئات أخرى لا تقل أهمية إلى جانب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية، والمجتمع المدني ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان.

58- ويرحب فريق الخبراء الدوليين أيضاً بوضع اللجنة المختلطة للتفكير والتوجيه بشأن العدالة الانتقالية خارطة طريق خاصة تحدد الأنشطة المقررة والأهداف والنتائج المنشودة، فضلاً عن استراتيجية التنفيذ. ويلاحظ أنه عُهد بالأنشطة المقررة لبدء عملية العدالة الانتقالية على الصعيد الوطني إلى لجنيتين فرعيتين متخصصتين، هما اللجنة الفرعية للحقيقة واللجنة الفرعية للتعويضات، بقيادة وزارة حقوق الإنسان، وكذلك اللجنة الفرعية للعدالة واللجنة الفرعية لضمانات عدم التكرار، بقيادة وزارة العدل.

(12) قانون وُضع في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وفريق الخبراء الدوليين.

59- ودعت وزارة حقوق الإنسان فريق الخبراء الدوليين إلى المشاركة في حفل إطلاق المشاورات الشعبية الذي نُظِم في آذار/مارس 2022، في كاليمي بمقاطعة تتجانيقا. وتشمل هذه المشاورات، في مرحلة أولية، أربع مقاطعات، هي كيفو الشمالية (غوما)، وكاساي (تشيكابا)، وكونغو الوسطى (ماتادي)، وتجانيقا.

60- ويدعو فريق الخبراء الدوليين السلطات الكونغولية إلى تكتيف المبادرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لتيسير عودة السلام في مناطق النزاعات ولتمكين المجتمعات المحلية التي أبدت رغبتها في اللجوء إلى آليات العدالة الانتقالية من التعبير عن احتياجاتها في مجالات الحقيقة وجبر الضرر والعدالة والإصلاح من خلال المشاورات الشعبية.

61- كما يلاحظ فريق الخبراء الدوليين الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز السلام واستعادة سلطة الدولة من خلال إنشاء برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإنعاش المجتمعات المحلية وضمان استقرارها. وتركز عملية وضع واعتماد الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ هذا البرنامج على النهج المجتمعي الشامل للجميع والعدالة الانتقالية بوصفهما آليتين لتسوية النزاعات والمصالحة وجبر الضرر.

62- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين بقلق أن تنفيذ هذا البرنامج بطيء ويقتصر على أنشطة ضعيفة الأثر للتوعية رغم السياق الأمني المتسم باستئناف الاشتباكات بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعات شرق البلد. ويحث فريق الخبراء الدوليين بالتالي السلطات الكونغولية على تسريع ونيرة التنفيذ الفعلي لبرنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإنعاش المجتمعات المحلية وضمان استقرارها، ويشجع شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على وضع مبادرات انتقالية للتعبيل بتنفيذ هذا البرنامج.

### 3- التحديات التي تعترض تنفيذ عملية العدالة الانتقالية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

63- أتاحت التقلبات المختلفة في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانيقا وإيتوري وكاتانغا العليا لفريق الخبراء الدوليين إمكانية مواجهة التحديات التي يطرحها تنفيذ عملية العدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي: مواءمة مختلف العمليات الجارية في إطار رؤية شاملة وتنسيقها بالقدر الكافي، وتنفيذها بشكل متكامل؛ وتمويل عملية العدالة الانتقالية؛ ومراعاة بُعد النزاعات العابرة للحدود؛ ومسألة التعويضات؛ وأخيراً مسألة تنفيذ عملية العدالة الانتقالية في سياق انعدام الأمن ونشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية.

#### (أ) مواءمة مختلف العمليات الجارية في إطار رؤية شاملة وتنسيقها بالقدر الكافي وتنفيذها بشكل متكامل

64- يقدر فريق الخبراء الدوليين مبادرات الحكومة في مجال العدالة الانتقالية حق قدرها. غير أنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء مواءمة هذه المبادرات والربط فيما بينها وتمويلها، وتنسيقها. وخلال جلسة عمل عقدها مع منسق برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإنعاش المجتمعات المحلية وضمان استقرارها، في 16 آذار/مارس 2022، تسنى له تقييم مدى ضرورة تحسين التنسيق بين مختلف المؤسسات المسؤولة عن العدالة الانتقالية.

65- ولاحظ فريق الخبراء الدوليين أن الإطار الوحيد للتنسيق بين برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإنعاش المجتمعات المحلية وضمان استقرارها ووزارة حقوق الإنسان هو اللجنة التوجيهية، وهي هيئة إدارية خاصة بهذا البرنامج، يحضر وزير حقوق الإنسان أو ممثله اجتماعاتها بصفة مراقب. وثمة بالتالي خطر تداخل المبادرات ونقص الاتساق في العمل وحدوث ارتباك لدى الرأي العام بشأن اختصاصات وأدوار مختلف الجهات الفاعلة.

66- ولاحظ فريق الخبراء الدوليين، خلال اجتماعه مع اللجنة المختلطة للتفكير والتوجيه بشأن العدالة الانتقالية، أن أعضاءها يأسفون لعدم وجود الإطار القانوني الملائم والتمويل المستقل لأنشطتها. ومن الناحية المنهجية أيضاً، عُلق عمل اللجنة المختلطة في انتظار نتائج المشاورات الشعبية، في حين كان من الممكن إجراء تقييم موازٍ للمبادرات المتخذة بالفعل في البلد، بما في ذلك العمل المنجز قبل المشاورات.

(ب) تمويل عملية العدالة الانتقالية

67- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين بقلق أن عملية العدالة الانتقالية تعتمد إلى حد كبير على التمويل الخارجي. ويشدد بقوة على ضرورة اعتمادها على التمويل الوطني وحده لضمان مصداقيتها واتساقها واستدامتها.

(ج) مراعاة بُعد النزاعات العابر للحدود

68- تعكس عملية نيروبي حالياً بُعد النزاعات العابر للحدود وضرورة أخذه في الاعتبار في عملية العدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهما عنصران سبق أن أوضحهما تقرير فريق جرد الانتهاكات المرتكبة. وأتاحت مختلف الزيارات الميدانية التي أجراها فريق الخبراء الدوليين، ولا سيما إلى مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، فهماً أفضل لديناميات النزاعات التي يوجد أطرافها على جانبي حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية.

69- وعلم فريق الخبراء الدوليين من مختلف محاوره أن سبب الخطر المتزايد الذي تشكله الجماعات المسلحة هو التنافس على موارد البلد الزراعية والرعية والمعدنية والعقارية وسهولة اختراق الحدود وغياب سلطة الدولة وأن هذه الجماعات المسلحة تنتشر، بالتواطؤ في كثير من الأحيان مع جماعات مسلحة أجنبية مرتبطة بجماعات لديها مصالح وطنية أو دولية توجد في بلدان مجاورة أو بعيدة.

70- وثمة أيضاً عوامل أخرى مثل تفكك النسيج الاجتماعي وفقدان السلطات التقليدية نفوذها وجشع رجال الأعمال المتمرسين أو المبتدئين، الوطنيين أو الأجانب، واستفحال الفقر، تشجع تكاثر جميع فئات الجماعات الناشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(د) مسألة التعويضات

71- مكنت حلقة العمل المتعلقة بالعدالة الانتقالية فريق الخبراء الدوليين من إجراء تقييم أفضل للضغوطات التي يواجهها الضحايا في مجال جبر الضرر. وفي الواقع، يراعى حق الضحايا في جبر الضرر بالأساس على الصعيد القضائي، وبالأخص من قبل المحاكم العسكرية. غير أن القضاء العسكري يعتبر جبر الضرر مسألة ثانوية، لا سيما وأنه لا يمكن للضحايا اللجوء إليه في إطار إجراءات الدعوى المباشرة. وعلاوة على ذلك، لوحظ اتجاه نحو منح الضحايا تعويضاً موحداً عن الضرر من دون مراعاة حالة كل فرد على حدة. ويختزل هذا المعيار الموحد جبر الضرر في التعويض. وأخيراً، لوحظ في معظم الحالات بطء شديد في صرف التعويض، في حالة الإدانة، عندما لا يصطدم التنفيذ بإعسار الجناة<sup>(13)</sup>.

72- وحكمت محكمة العدل الدولية، التي قدمت إليها جمهورية الكونغو الديمقراطية شكوى ضد رواندا وأوغندا، في أعقاب المواجهات التي دارت بين جيشيهما في كيسانغاني في الفترة من 5 إلى 10 حزيران/يونيه 2000، والتي أوقعت العديد من الضحايا وتسببت في أضرار مادية كبيرة، على أوغندا، في

(13) فيما يتعلق بقضية جيرمان كاتانغا، منحت المحكمة الجنائية الدولية مبلغاً هزياً قدره 250 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لكل ضحية كتعويض فردي جزافي. ولكن ينبغي التشديد على أن صندوق جبر الضرر التابع للمحكمة تحمّل عبء دفع هذا المبلغ والتعويضات الجماعية المحددة الهدف، المتمثلة في المساعدة السكنية ودعم نشاط مدر للدخل والمساعدة التعليمية والدعم النفسي، بسبب إعسار المدان المُعلن.

قرار مؤرخ 9 شباط/فبراير 2022، بدفع مبلغ 325 000 000 دولار كتعويض لجمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>(14)</sup>. ولا تزال مسألة نصيب فرادى الضحايا في توزيع هذه التعويضات بحاجة إلى توضيح<sup>(15)</sup>.

73- وفيما يتعلق بالتعويضات غير القضائية، تجدر الإشارة إلى أن جبر الضرر الجماعي ليس أنسب شكل لجبر الأضرار المتعددة التي يتعرض لها ضحايا الجرائم الجماعية.

74- وخلافاً لذلك، اعتمدت مؤسسة بانزي والصندوق العالمي للناجين نهجاً شاملاً غير قضائي لجبر الضرر اللاحق بالضحايا من خلال تدابير سريرية ووسائل للعلاج النفسي وإجراءات لإعادة الإدماج الاجتماعي.

75- وأخيراً، بدأ يبرز احتمال إنشاء صندوق وطني لجبر الضرر وإعداد مشروع قانون خاص لوضع وتنفيذ سياسة وطنية لجبر الضرر، تشمل التمويل.

76- ويأمل فريق الخبراء الدوليين أن تولي المناقشة التي ستقضي إلى مشروع القانون هذا الاعتبار الملائم، من جهة، للطابع الفريد للمشاكل التي يطرحها جبر الأضرار التي لحقت بالملايين من ضحايا النزاعات المتعددة الأجيال والأبعاد التي عصفت بجمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق من الضعف الشديد لسلطة الدولة، ومن جهة أخرى، للنتائج الهزيلة المحرزة حتى الآن على صعيد المحاكم الدولية. ومن شأن إشراك النساء والزعماء التقليديين والباحثين المتخصصين في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنتروبولوجيتها الاجتماعية والثقافية أن يعزز فعالية عملية العدالة الانتقالية وأثرها الحقيقي.

#### (هـ) مسألة تنفيذ عملية العدالة الانتقالية في سياق انعدام الأمن ونشوب النزاعات بين المجتمعات المحلية

77- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن عملية العدالة الانتقالية تجري في بلد يعيش جزء من إقليمه حالة ما بعد النزاع، في حين تستمر حالة انعدام الأمن والعنف والنزاع في أجزاء أخرى منه ويبدو أن نهايتها بعيدة المنال. ويدفع هذا الواقع آلية العدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الابتعاد عن النماذج القائمة واعتماد نهج واقعي يأخذ في الاعتبار تنوع الظروف المحلية واحتياجات السكان.

78- وأبرزت المقابلات التي أجراها فريق الخبراء الدوليين مع السلطات وممثلي سكان مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانيفيا وإيتوري ضرورة عدم انتظار انتهاء النزاعات. وعلى العكس من ذلك، فقد أظهرت هذه المقابلات الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير فورية للمساهمة في تحقيق العدالة الانتقالية لوقف توسع نطاق النزاعات الجارية ولقمع خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتمييز ووضع استراتيجية لملاحقات قضائية محددة الأهداف واغتنام الفرص لنزع سلاح المقاتلين وتسوية النزاعات قبل أن يطويها النسيان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحليل أسباب هذه النزاعات ضروري لرسم معالم حلول مستدامة. وأخيراً، تستدعي مشكلة تكاثر الضحايا الذين يعيشون حالات مستعصية من الهشاشة والضعف حلولاً فورية.

79- والبعد الآخر الذي لا غنى عنه من أبعاد العدالة الانتقالية هو البحث عن أسباب النزاعات ودراسة أثرها وتحليل آفاق تسويتها خارج حدود البلد بسبب وجود نفس المجتمعات المحلية على جانبي هذه الحدود وتورط العديد من البلدان المجاورة في النزاعات الجارية.

80- وفي هذا السياق، نظم فريق الخبراء الدوليين حلقة العمل المتعلقة بالعدالة الانتقالية مع وزارة حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة من 19 إلى 21 تموز/يوليه 2022، لتقييم الوضع ودراسة آفاق وضع سياسة وطنية.

(14) لم تنظر محكمة العدل الدولية في مسألة مسؤولية رواندا لأنها لا تملك اختصاص محاكمة هذا البلد.

(15) ديسماس كيتنجي سينغا، رئيس مجموعة لوتس ومُحاضر في جامعة كيسانغاني.

- 81- وضمت حلقة العمل هذه أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وممثلة رئاسة الجمهورية، وممثلة مختلف الوزارات المعنية، والسلك الدبلوماسي، وشخصيات أكاديمية، فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني.
- 82- وتمثل هدف حلقة العمل هذه في تيسير صياغة مختلف العناصر وتصورها وتنسيقها، فضلاً عن إعلان سياسة العدالة الانتقالية. ومكنت المناقشات من تناول المواضيع التالية:
- المشاورات التي بوشرت في إطار عملية العدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
  - تقييم السياسة الجنائية الكونغولية في سياق العدالة الانتقالية؛
  - تجربة النموذج اللامركزي لمقاطعة كاساي الوسطى؛
  - صياغة البرنامج الوطني لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإنعاش المجتمعات المحلية وضمان استقرارها؛
  - إقامة الصلات والتنسيق بين أنشطة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة الإدماج والعدالة الانتقالية؛
  - استراتيجية موازنة مبادرات العدالة الانتقالية الجارية؛
  - العدالة الانتقالية في سياق إصلاح نظام العدالة؛
  - حق الضحايا في جبر الضرر: الأشكال والطرائق؛
  - اعتماد نهج قائم على احتياجات الضحايا في إطار وضع استراتيجية للعدالة الانتقالية؛
  - آليات تمويل عملية العدالة الانتقالية؛
  - الإصلاحات الرامية إلى منع تكرار جرائم الماضي؛
  - مساهمة الطب الشرعي في عملية العدالة الانتقالية.
- 83- وفي ختام حلقة العمل، أوصى المشاركون بإنشاء لجنة علمية موسعة لصياغة ورقة تحليلية بشأن السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من شأنها أن تيسر وضع خارطة طريق لتنفيذها بسلاسة.

## سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

### ألف- الاستنتاجات

- 84- ما كان لفريق الخبراء الدوليين أن يؤدي دوره في تقييم وضع جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعمها ومساندتها من دون إبداء الحكومة الكونغولية تعاونها الكامل وحسن نيتها واستعدادها. ويود أن يشكرها على ذلك.
- 85- وبالإضافة إلى ذلك، مكنت ثقة الكونغوليين وزعمائهم التقليديين والدينيين والمجتمع المدني والمجتمع الدولي الموجود في كينشاسا وصراحتهم ورغبتهم في الحوار ومساندة جميع هيئات مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فريق الخبراء الدوليين من فهم الطابع المعقد للحالة السائد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الاستفادة من هذا التبادل للخبرات لصياغة توصياته.

86- وفي بداية الفترة قيد النظر، مكن التقدم المحرز الملحوظ في كاساي من تأكيد صواب قرار الحكومة اختيار عملية للعدالة الانتقالية منطلقها واقع الحال في المقاطعات، تتبناها السلطات المركزية وتدعمها منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وعلى هذا الأساس، بوشرت مشاورات شعبية، وأنشئ هيكل لتنسيق مختلف جوانب العدالة الانتقالية ترعاه رئاسة الجمهورية وتتسقه عمله وزارة حقوق الإنسان، وبدأت عملية لنزع السلاح وإعادة الإجماع بالموازاة مع وضع استراتيجية للملاحظات القضائية المحددة الأهداف.

87- وأبرزت الهجمات التي شنتها حركة 23 مارس مؤخراً التحدي الذي يطرحه في جمهورية الكونغو الديمقراطية التقليد الطويل الأمد المتمثل في الإفلات من العقاب، وبخاصة فيما يتعلق بالجرائم الموصوفة في تقرير فريق جرد الانتهاكات المرتكبة، والبعد المحوري لما تتسم به النزاعات وحالة انعدام الأمن من طابع عابر للحدود، وتماشياً مع عملية نيروبي، ضرورة إشراك المنطقة دون الإقليمية في البحث عن حلول مستدامة، بما في ذلك في تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع تكرارها، وكذلك في عملية العدالة الانتقالية برمتها.

88- وينضاف السياق الحالي إلى مواطن ضعف هياكل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل هذه الحالة الواسعة النطاق ضعف الهياكل الإدارية والقضائية؛ وضعف وجود الدولة وسلطتها في جميع أنحاء إقليمها الشاسع وأثره المباشر على سيادة القانون؛ وعدم كفاية أداء مؤسسات الدولة وتمويلها تماماً لتلبية احتياجات السكان المعرضين لجميع أشكال الضعف والاستغلال.

89- وتقتضي حماية السكان جهداً متواصلًا لإعادة بناء أركان الدولة، يجب أن يتوازى مع وضع آلية العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب.

## باء - التوصيات

90- بينما يذكر فريق الخبراء الدوليين بضرورة مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقاريره السابقة<sup>(16)</sup>، فهو يقدم توصيات جديدة.

1- تصور سياسة العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب وصياغتها ووضع استراتيجية الإبلاغ عنها

91- بغية إبراز جهود الحكومة وتيسير الإبلاغ عنها وكذلك وعي السكان بها، يشدد فريق الخبراء الدوليين على الحاجة الملحة إلى وضع سياسة ملائمة للإبلاغ عن تنفيذ عملية العدالة الانتقالية ويوصي الحكومة بإيلاء الأولوية لصياغتها.

92- ويوصي فريق الخبراء الدوليين بتوخي السرعة والكفاءة في إنشاء اللجنة العلمية الموسعة التي أوصت بها حلقة العمل المتعلقة بالعدالة الانتقالية المعقودة في الفترة من 19 إلى 21 تموز/ يولييه 2022 في كينشاسا.

## 2- منع الإفلات من العقاب

93- يشجع فريق الخبراء الدوليين الحكومة على المضي في وضع سياسة للملاحظات القضائية المحددة الأهداف في كل مقاطعة على حدة، على غرار ما حدث في كاساي في سياق أزمة ميليشيا كاموينا نسابو، بما في ذلك فيما يتعلق بالجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المنذد بها في تقرير فريق جرد الانتهاكات المرتكبة.

(16) A/HRC/41/31، وA/HRC/45/50، وA/HRC/48/82.

94- ويوصي فريق الخبراء الدوليين الحكومة بإنشاء نظام مركزي لتحديد الهوية البيومترية مُدمج في عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم لتيسير عملية التحقق المنهجي من سوابقهم، ولا سيما على مستوى سياسات إصلاح قطاع الأمن والملاحقة القضائية، وإنشاء إدارة مدنية تغطي جميع أنحاء البلد.

95- ويؤيد فريق الخبراء الدوليين طلبات المدعي العام العسكري برفع الحصانة عن الموظفين العاملين في الجيش وبمراجعة الحكومة الكونغولية سياسات العفو والحصانة والمزج والدمج، التي تشكل عقبات حقيقية أمام مكافحة الإفلات من العقاب.

96- ويوصي فريق الخبراء الدوليين مجلس حقوق الإنسان بالمحافظة على وجود فريق المساعدة التقنية في مجال الطب الشرعي وتعزيز قدراته بزيادة عدد أعضائه وموارده وتزويده بأدوات فعالة تمكنه من جمع أدلة الإثبات لإحقاق العدالة وحفظ الذاكرة.

### 3- أخذ الضحايا في الاعتبار في جميع مراحل العملية

97- يرحب فريق الخبراء الدوليين بقرار الحكومة إعداد مشروع قانون بشأن سياسة جبر الضرر اللاحق بالضحايا، ويوصي بمراعاة احتياجاتهم للحماية والمساعدة الفورية أحياناً والتعويض خلال جميع مراحل عملية العدالة الانتقالية.

### 4- منع نشوب النزاعات وضمان عدم تكرارها

98- بحث فريق الخبراء الدوليين البرلمان على التعجيل باعتماد وتنفيذ مقترح القانون الرامي إلى منع وقمع خطاب الكراهية والتحرّض على العنف والتمييز في جميع أنحاء البلد.

99- ويوصي فريق الخبراء الدوليين الحكومة بإيلاء الأولوية لتحليل النزاعات الحالية واستخدام التاريخ الحقيقي للمساعدة في تبديد الخرافات التي لا تزال تُشجع التمييز والنزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

100- ويشجع فريق الخبراء الدوليين الحكومة على مباشرة تحليل أسباب فشل المفاوضات والاستراتيجيات السابقة المتعلقة بالمصالحة والسلام، مثل اتفاق أديس أبابا وميثاق البحيرات الكبرى وعملية نيروبي، وعلى مراعاة الدروس المستفادة في تنفيذ عملية العدالة الانتقالية الحالية.

101- ويوصي فريق الخبراء الدوليين الحكومة بأن تضيف إلى مشاريعها خطة للإصلاح الإداري لاستكمال البرامج الحالية لإصلاح القطاعين الأمني والقضائي، على أن يتوازي تنفيذ برامج الإصلاح الثلاثة كي يعزز بعضها البعض.

102- ويشجع فريق الخبراء الدوليين الحكومة على وضع برنامج تدريبي ملائم وجيد النوعية لفائدة أطرها، وبصفة خاصة، على مراعاة الانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضرورة ضمان استدامة الإصلاحات المرتقبة.

103- ويرحب فريق الخبراء الدوليين بمراعاة عملية نيروبي ما تتسم به النزاعات وحالة انعدام الأمن من طابع عابر للحدود، ويوصي بإشراك المنطقة دون الإقليمية بقدر أكبر في تحديد أسباب النزاعات ومنع تكرارها، وبتعزيز جانب العدالة الانتقالية، من دون الاقتصار على الجوانب السياسية والعسكرية وحدها.

### 5- التمويل العام والخاص والدولي لعملية العدالة الانتقالية

104- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين مع الأسف هزلة الموارد المتاحة لعملية العدالة الانتقالية في منطقة كاساي ويشدد على ضرورة توفير التمويل الكافي والمستدام لجميع جوانب عملية العدالة الانتقالية وعملية إصلاح الدولة، وهو شرط لا غنى عنه لنجاح هاتين العمليتين.



105- ويحث فريق الخبراء الدوليين الحكومة على مضاعفة جهودها لكفالة تمويل مبادراتها الرامية إلى تحقيق العدالة الانتقالية وإصلاح الدولة، على الصعيدين المحلي والمركزي، من الميزانية الوطنية. فمن شأن هذه الجهود المالية أن تعزز الإرادة السياسية التي أبدتها الحكومة مراراً، وأن تكفل التنفيذ الفوري والمستدام لمشاريع العدالة الانتقالية، وأن تشجع مشاركة هيئات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على نحو متزايد في تمويلها.

106- وعلاوةً على ذلك، وبالنظر إلى الاحتياجات التمويلية الهائلة لتنفيذ عملية العدالة الانتقالية، يوصي فريق الخبراء الدوليين الحكومة بأن تضع سياسة لتنظيم مساهمة الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تمويل مبادرات السلام والمصالحة والاستقرار والتنمية المستدامة.

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO  
Les provinces de la RDC  
Situation au 31 juillet 2021



Date d'impression: 17 Aug 2023 Sources: UNHCR, BGC Auteurs: UNHCR - Kinshasa Feedback: cod@drctm.unhcr.org Nom du fichier: COD\_Map\_RDC\_17082023\_A3